المقدمة

أعطى الفكر الاقتصادي المعاصر باتجاهاته المختلفة في إدارته الاستثمارية للمشروع . أولوياته في عمليات التجهيز للإنشاء وإقامة وتطوير المشروع على أسس النتائج التي انتهت إليها النظرية العلمية الحديثة في مجالات الاستخدامات المتطورة للتكنيك ، والتقنية في القياسات الدقيقة لأهداف المشروع ، وتحليل التكاليف . والإيرادات ، ثم تقييم وتطوير المشروع .

وتفيد نشاطات المعمل الاقتصادي في مجالات مراقبة الأداء الاقتصادي أثر أزمة عقد الثمانينات التي أطاحت بعناصر بناء النظام الاقتصادي الدولي ، التي أرسيت عقب الحرب الثانية في منتصف الأربعينات (نظام بريتون وودز) – أن العناصر الجديدة للمنافسة بين المشروعات تحددها مقننات الحساسية في التعامل مع معدلات الندرة المتناقصة للموارد ، وقروض معدلات العائد الاجتماعي المتزايدة ، والمرتبطة بالمعدلات النشطة لتزايد السكان ، واحتياجاتهم .

بالإضافة – إلى أن طبيعة المشروع الحديث أصبحت فيه عملية التكامل حيوية ، وشرطاً أساسياً لبقاء المشروع سواء كان التكامل محلياً مع مجموعة المشروعات التي تفي للمشروع الأول بالعناصر الاقتصادية والاجتماعية النشطة في مجالات أدائه . أو خارجية ، وأصبح معيار « الحجم الأمثل للمشروع » ذات حساسية شديدة في نسبية تحديده ، نتيجة للتعقيدات وصعوبة إجراء القياسات على طبيعة المشروع الحديث ؛ فالمشروعات العملاقة أصبحت فروعاً في مسلسل مترابط للإنتاج الحديث ، وأصبحت المشروعات الصغيرة أدوات ثانوية نشطة على دوائر العملية الإنتاجية – وتعدى المفهوم الحديث للمشروع الحدود الجغرافية والاقتصادية لمفهومه الذي عرف به خلال النصف الأخير من القرن الماضي ، والنصف الأول من القرن العشرين .

وأصبحت تكنولوچيا الإنتاج الأمل في معالجة تعقيدات المعادلة الاقتصادية الحديثة ، وأهم أوجه استخدامها في تصميم مناهج تكنولوچية لتحديد الأسس المثلى ؛ لاتخاذ القرار الاستثماري ، ومنه اتخاذ قرار إنشاء المشروع .

وتؤكد استنتاجات المعمل الاقتصادي أنه في ظل البيئة الاقتصادية المعقدة سواء المحلية أو الدولية سيكون أهم القرارات الاقتصادية وأكثرها تعقيداً هو قرار إنشاء المشروع ، وذلك لتعقيد المؤشرات وعناصر التنبؤ المحيطة باتخاذ القرار ، وفي هذه الظروف .. تكون احتمالات المخاطرة مرتفعة في جميع مراحل المشروع ، كما تضاعفت من ناحية أخرى – عناصر التكلفة الاجتماعية له – ولهذا فهناك أهمية قصوى لاستخدامات كل عناصر القياس والاختبار الحديثة لتحديد جدوى إنشاء المشروع .

وينقسم المشروع إلى ثلاثة نماذج من المشروعات هى :

النموذج الأول : المشروع القائم فعلاً – وذو نشاط إنتاجي .

النموذج الثاني : المشروع القائم فعلاً – وذو نشاط إنتاجي ، ويتطلب الموقف الاقتصادي له : إما التوسع في نشاطه الإنتاجي ، أو تقليص النشاط الإنتاجي له .

النموذج الثالث : المشروع تحت الدراسة ، والمطلوب اتخاذ قرار اقتصادي بإنشائه .

هذا التقسيم لنماذج المشروعات ، هو التقسيم المحدد الذي سيخضع لفروض القياسات بشكل عام ، على أنه سيتم تناول التقسيمات الفنية والمالية للمشروعات وكذلك المحلية والدولية ، ودرجة التنسيق والتكامل بينهم ، تبعاً لاحتياجات التحليل الفني والاقتصادي لعنصار القياس ومؤشرات التنبؤ .

كما أن الصراعات السياسية المحلية بين جماعات المصالح من أجل فرض مصالح الجماعة في السيطرة على المتاح من الموارد الاقتصادية ، وتوجيهها وفق نظرتها الذاتية . وأهمها إدارة القرار الاجتماعي لإنشاء مشروعات اقتصادية ، تستطيع الوفاء بمصالح الجماعة ، دون مراعاة للاحتياجات الاجتماعية ؛ مما أدى إلى أن أصبح المشروع الاقتصادي أداة سياسية أكثر منه بناء اقتصادي في الهيكل الاجتماعي ، وأصبحت عناصر السيطرة السياسية على المجتمعات تنبثق من السيطرة على المشروع الاقتصادي ، من حيث مقدرة المشروع على إحداث تنظيم جزئي ، أو أكثر شمولاً للاحتياجات المعيشية للمجتمع .

وأيضاً - تفيد استنتاجات المعمل الاقتصادي في تحليلها لعناصر البيئة الاقتصادية الدولية ، أن نزعة سيطرة المجتمعات القوية على مقدرات التكوينات السياسية الأقل تقدماً (ما عرف بالبلدان النامية - والأقل نمواً) تحققها باستخدام أدوات أكثر تقدماً في منطقة الصراع والسيطرة ، وهذه الأدوات والأساليب هى التي اتفق عليها حديثاً بالاستراتيجيات الدولية في حسم أوجه الاختلافات الأيديولوجية ، وتبني هذه الاستراتيجيات على منطق اقتصادي بحت ، وهو درجة ملكيته عناصر الإنتاج ، وأهمها أدوات الإنتاج والتنظيم والإدارة الإنتاجية - وهذا في إجماليه ما يعرف بالمشروع - واتخذت مشروعات السيطرة الاقتصادية الدولية أكثر من نموذج منها :

أولاً : أفرع لمشروعات مستقلة ، تتمركز في مناطق مختلفة تقع في حدود التكونيات السياسية الأقل تقدماً . وتكون لها إدارة في البلد الأم .

ثانياً : وحدات إنتاجية متفرقة تقع في حدود التكوينات السياسية الأقل تقدماً - وتكون متكاملة مع بعضها ، وتخضع لإدارة مركزية في البلد الأم .

ثالثاً : وحدات إنتاجية متفرقة تقع في حدود التكوينات السياسية الأقل تقدماً - وتكون على هيئة خطوط إنتاج خارجية ، تتعامل مع خطوط إنتاج مركزية تقع في البلد الأم .

وتعتمد هذه المشروعات على درجة التقدم التكنولوجي في استخدام النماذج الثلاث ، فهناك أجيال من التكنولوجيا يسمح بنقلها إلى هذه المناطق ، وأخرى – تتمركز في أوطانها . ولم تعد درجة التقدم التكنولوجي – فقط – لحفظ أهم أساليب السيطرة الخارجية على مقدرات التكوينات السياسية الأقل تقدماً واستقراراً ، ولكنها أصبحت أهم أوجه الصراع بين المشروعات الاقتصادية الدولية – في البلدان المتقدمة نفسها ، وأن ما يتم الآن من تكتلات دولية – فهى في الحقيقة تكتلات للمشروع الاقتصادي ، الذي خرج من طوره المحلي إلى طوره الدولي ، وأصبح يبنى على أساس عناصر فلسفية أكثر شمولية في حدود منطقتها ، وأوسع استخداماً للعناصر الاقتصادية ، وأكثر عمقا في الدراسات الفنية والمؤشرات الحالية الاقتصادية ، وحدثت فيها درجة عالية من المزج بين فروض السياسة والاقتصاد والاجتماع ، فى الحدود التي لا تسمح مطلقاً بحدوث أوجه اختلافات بينها .

وتؤكد الاستنتاجات على أن المشروع هو الوحدة مطلقة الحيوية في البناء الاجتماعي ، وكلما توفرت له الدراسات الملائمة لماهيته ، تأكدت مدى أهمية المشروع ، وتركزت عناصره في تحقيق المتطلبات الأساسية لغرض إنشائه – وتدور الدراسات الأساسية لأي مشروع استثماري حول المفاهيم التالية :

أولاً : تحليل الفائدة والنفقات

النفقات الخاصة والنفقات الاجتماعية .

النفقات الهامشية Marginal Cost . النفقات الزائدة – Incremental Cost النفقات الإضافية Additional Cost – النفقات المناسبة Opportunity Cost .

الفوائد الخاصة والاجتماعية .

المعدل الاجتماعي للتخفيض Social Rate of Discount (SRD) .

نفقات الفرصة الاجتماعية لرأس المال Social Opportunity Cost of Capital .

أسعار الظل / الأسعار المحاسبية Shadow Prices / Accounting Prices .

الأفق الزمني Time Horizon .

ثانياً : معيار الاستثمار

فترة الإرجاع .

القيمة الصافية الحالية (NPV) .

نسبة الفائدة / النفقات (BCR) .

المعدل الداخلي للفوائد (IRR) .

العلاقة الداخلية بين NPV , BCR , IRR .

ثالثاً : التقدير المالي والاقتصادي للمشروع واختيار الأسعار الملائمة

تقييم المشروع تحت عدم الثبات .

الحالات الشاذة – أو الاستثنائية .

استخدام مناهج التخطيط الفعال .

اشتقاق القياسات .

رابعاً : أهداف الاستخدامات المختلفة للمشروع .

خامساً : تنسيق قرارات الاستثمار .

سادساً : مراقبة وتقييم المشروع :

تقييم البرامج ، وتكنولوجيا المراجعة – وحرية المسار الحرج PERT / CPM .

فهذه المفاهيم إذا أمكن تقديرها بشكل دقيق – تمكن من اتخاذ قرار بإنشاء مشروع . وعلى أساسها .. يمكن صياغته ، نتيجة للاستخدامات العلمية لطرق التقدير الحديثة لمكونات المشروع ، وأيضاً – للمعايير والقياسات المعملية لتقدير جدوى الاستثمار في المشروعات الجديدة ، وتقيم الاستثمارات القائمة في المشروعات التي سبق إقامتها .

هذه – هى الأبعاد الأساسية للدراسة التي اتفق على تسميتها « مناهج استخدام التقنية الحديثة في التحليل الاقتصادي لأسس تقييم المشروعات ، ودراسات جدوى الاستثمار – والتى أعتمد في إعدادها على الدراسات الجيدة التي قدمها الأستاذ / ر. ل. بيتال – Prof. R. L. Pitale – بعنوان « Project Apprri sal Technique » والتي نشرتها وكالة Oxford & IBH Publishing Co, Put. LTD ؛ وأيضاً الدراسة التي قدمتها United Nations – بعنوان : « Guide lines For Project evaluation » .

- والمنهج العام للدراسة يشتمل على الأسس المنهجية العلمية لاستخدامات التقنية الحديثة في المجالات التالية :

مناهج التقنية الحديثة في التحليل الاقتصادي لأسس تقييم المشروعات .

مناهج التقنية الحديثة في التحليل الاقتصادي لأسس دراسات جدوى المشروعات .

تصميم نماذج لدراسات الجدوى للمشروعات .

والدراسة – بشكلها العام – محاولة لتقديم رؤية علمية حديثة في مجالات دراسات الجدوى ، وتقييم المشروعات إلى المكتبة العربية ، وإذ نقدم هذه الدراسة – نتمنى من الله أن تكون وفقت في تحقيق هدفها – والله ولي التوفيق .

دكتور

أويس عطوه الزنط

مقدمة

الجزء الأول

كان الهدف الأساسي الذي بنيت عليه الدراسة – هو الخروج عن النمطية المنهجية التي اعتمدت عليها الأطر العامة للدراسات العربية – والمصرية بالذات – والتي نشطت في مجال تقييم المشروعات وإعداد دراسات الجدوى الإستثمارية – وقد أكدت الدراسة على هذا الأساس باتباعها المنهج التقني الحديث في تناولها للجوانب البحثية المتعددة ، التي يتكون منها بشكل عام المنهج الهيكلي الكامل للدراسة ، بالإضافة إلى عرضها المتكامل لكل المؤثرات الأساسية والثانوية على اتخاذ القرار الاستثماري ، ويتضح ذلك من خلال تبويبها لمنهج عرض فكرة الدراسة .

والدراسة – في هيكلها العام – احتوت على مجموعة الأجزاء المتكاملة ، التي سبق عرضها في المقدمة العامة ، ودون تكرار لهذا العرض ، وأيضاً – عدم المساس بجوهره ، يمكن طرح النقاط التالية :

أولاً : لأغراض ترجع إلى الحجم الكبير لكمية ونوعية المادة العلمية والبحثية ، وحفاظاً على عدم الإخلال بتركيبها وترتيبها ، أمكن تقديم الدراسة في جزءين :

– الجزء الأول .

– الجزء الثاني .

على أن الجزءين متكاملان ، ولا يمكن للباحث المتتبع لأهداف الدراسة أن يكتفي بأحدهما دون الآخر .

ثانياً : يتكون الجزء الأول من الدراسة من الفصول البحثية التالية :

- الفصل الأول : منهجية صياغة المشروع الاقتصادي .
- الفصل الثاني : المناهج العلمية الحديثة لتحديد معايير الاستثمار .
- الفصل الثالث : عناصر المنهج العلمي لاختيار المشروعات الاستثمارية .
- الفصل الرابع : التقنيات العلمية الحديثة لتحديد المعايير الاستثمارية للمشروعات المتعددة الأطراف .
- الفصل الخامس : حالات عملية لمنهجية اختيار المشروع الاستثماري وصياغته .

وقد احتوى كل فصل بحثي على مجموعة من الأجزاء البحثية ، والتقسيمات الآخرى ؛ وذلك لسهولة عرض المستهدف البحثي في إطار من المنهجية المتكاملة – على ألا تكون هذه التقسيمات مستهدفة لذاتها ، أو ذات تأثير سلبي على عملية البحث ، أو عرض الدراسة – ولكن ... سيتضح للباحث – (القارئ) – الأثر الإيجابي لها .

ثالثاً : أفردت الدراسة – الفصل الثالث (التقنيات العلمية الحديثة لتحديد المعايير الاستثمارية للمشروعات المتعددة الأطراف) – وهو بحث حديث لإحدى أهم الإنجازات الاقتصادية للنظام الاقتصادي الدولي والإقليمي خلال الربع قرن الأخير ، وأيضاً – أهم وأخطر الإفرازات الاقتصادية التي انتهى إليها الاقتصاد العالمي من حيث :

- أكدت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة أن الأسواق الصغيرة وغير المتكاملة غير قادرة على توفير البيئة الاقتصادية والاستثمارية القادرة على استيعاب المنتج التكنولوجي الحديث ، وتحمل مخاطر إنتاجه ، والمساهمة في الحقل التطويري لعلوم التكنولوجيا الحديثة .

- كما أنها - الأسواق الصغيرة - غير قادرة على توفير المعطيات الاقتصادية التي تقدم الأساسيات اللازمة لتحقيق معدلات متميزة مناسبة ، تتلاءم مع الاحتياجات الحديثة لسكان هذه الأسواق ، كما أدى ضعفها إلى تواتر العناصر السلبية وتركزها ؛ مما يزيد هوية التخلف فيها .

- كما أن الإضطرابات الحادة في نظام المنافسة الإقليمية والدولية أدى إلى تدهور كثير من المشروعات التي كانت مقبولة بالقياسات السابقة ، كما فرضت أهمية التركيز والتكتل كأهم عناصر البقاء في ظل البيئة الحديثة لأسواق المدخلات والمخرجات ، والحسابات القائمة على الفائدة / والتكلفة لاتخاذ القرارات الاقتصادية .

- كما أصبحت مشاكل الحدود الاقتصادية - أهم القضايا التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي الحالي ، كما أنها أهم مشاكل الإنتاج على مستوى البلدان .

ونتيجة لهذه الإسقاطات .. اهتمت الدراسة بتقديم هذا البحث العلمي الحديث الذي يقدم دراسة اقتصادية محددة بالنسبة لتقييم المشروعات الاقتصادية ، التي تتطلب أن تتعدد أطراف تأسيسها ، وكذلك تعدد الجهات المستفيدة منها ، وفق نظم محددة ، وهذه المشروعات هى التي عرفتها الدراسة بالمشروعات متعددة الأطراف ، وهى التي تعرف بشكل عام بالمشروعات متعددة الجنسية أو متعددة الأوطان .

والدراسة تعرض هذا البحث ، كنموذج يمكن من خلاله معالجة :

- كيفية اتخاذ القرار الاستثماري لإنشاء المشروعات متعددة الأطراف .

- كيفية إجراء القياسات اللازمة للتكلفة / الفائدة للمشروعات .

- كيفية إجراء قياسات أثر هذه المشروعات على الأطراف بشكل عام من جهة ، وبشكل خاص لكل طرف مستقل من جهة أخرى .

هذا – دون المساس بالجوانب القانونية والسياسية اللازمة لإتمام مثل هذه المشروعات ، وذلك لعدم اختصاص الدراسة بهذه الجوانب .

رابعاً : وقد جاء الفصل الثالث استكمالاً لما جاء في الفصل الثاني – الذي اعتمدت عليه الدراسة في عرض أهم المعايير الاستثمارية اللازمة لإتخاذ القرار الاستثماري بالنسبة للمشروعات المحلية سواء كانت مشروعات خاصة – أو عامة وحكومية – وذلك من خلال الأجزاء الست التي احتواها الفصل الثاني . التي استخدمت أدوات التحليل الاقتصادي في تحقيق معايير الربحية التجارية ، وكذلك الربحية الاجتماعية ، ثم تحديد العلاقة الداخلية بين المعايير الاستثمارية ، وهى معيار :

– القيمة الحالية الصافية NPV .

– نفقات الفائدة BCR .

– النسبة الداخلية للعائد IRR .

خامساً : وقد تمت مناقشة هذه المفاهيم الاقتصادية في الجزء الأول من الدراسة – وكذلك في الجزء الثاني – على أساس التحديدات الجوهرية التي تم عرضها في الفصل الأول : « الأسس العلمية الحديثة لصياغة المشروع الاقتصادي » . وهو الفصل التي اعتمدت عليه الدراسة بشكلها العام في تقديم تعريف محدد لماهية المشروع الاقتصادي ، يتفق مع المنهج العام لها ، وذلك من خلال عرض المراحل الأساسية لعملية بلورة مفهوم المشروع ، وهى :

– مرحلة تحديد طبيعة المشروع Identification .

– مرحلة تحديد مجموعة الفنون الاقتصادية للمشروع الاستثماري Preparation of Formulation .

- مرحلة التنمية Appraisal .

- مرحلة المفاوضات Negotiations .

- مرحلة التقييم Evaluation .

واختتمت هذه المراحل في المرحلة العامة التي عرفت بمرحلة صياغة المشروع – Project Formulation – التي تعتمد في إعدادها على مجموعة الدراسات السابقة لها التالية :

الدراسة المبدئية Preliminary Study .

الدراسة ما قبل دراسة الجدوى Per-Feasibility Study .

تقرير ودراسة الجدوى Feasibility Study report .

هذه ... هى الأفكار الأساسية التي نشطت الدراسة إلى تقديمها في الجزء الأول منها وندعو الله – العزيز القدير – أن تكون الدراسة وفقت في هدفها من تحقيق وعرض للمفاهيم العلمية الحديثة التي انتهى إليها الفكر الاقتصادي الحديث في مجال المشروع ، واتخاذ القرار الاستثماري – وتكون بمثابة منهج علمي عربي ، يستطيع الوفاء بالاحتياجات المحلية والإقليمية في المجالات الاقتصادية التي تساهم الدراسة فيها بما انتهت إليه من نتائج بحثية .

والله ولي التوفيق .

دكتور / أوبس عطوه الزنط